مجلة جامعة الانبار للعلوم القانونية والسياسية

اسم المقال: التطرف الفكري وتأثيره في الاستقرار المجتمعي (دراسة نظرية في الأسباب والمعالجات)
اسم الكاتب: م.م. زينب عادل مرعي
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/9769
تاريخ الاسترداد: 2026/11/01 11:45 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة جامعة الانبار للعلوم القانونية والسياسية ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

Journal of Anbar University for Law and Political Sciences
مجلة جامعة الانبار للعلوم القانونية والسياسية
P. ISSN: 2706-5804 E.ISSN: 2075-2024
Volume 15- Issue 2- September. 2025
المجلد ١٥- العدد ٢ – ايلول ٢٠٢٥

Intellectual Extremism and Its Impact on Societal Stability (A Theoretical Study on Causes and Solutions)

[1] Asst. Lecturer . Zainab Adel Maree
College of Political Science/University of Mosul
1: Email: zainab.merie@uomosul.edu.iq
2: Email:

Abstract:

.The Intellectual extremism is no longer merely a temporary phenomenon or a trait that appears and fades easily; rather, it has become a tangible reality affecting individuals and social institutions alike. Intellectual extremism is not solely dependent on the social structure but is also shaped by environmental factors, fluctuating in intensity based on the reasons for its emergence and the extent of interaction and influence of these factors.

Intellectual extremism refers to exceeding the bounds of moderation and balance in human thought, potentially leading to behaviors that harm both individuals and society across political, economic, social, and cultural spheres. Those who adopt extremist ideologies often believe they possess absolute truth, creating a gap between them and the social fabric to which they belong. Therefore, intellectual extremism is considered a serious phenomenon that poses a threat to societal stability.

DOI
https://doi.org/10.37651/aujlps.2025.157790.1473

Submitted: 24/2/2025
Accepted: 13/3/2025
Published: 1/9/2025

Keywords:
Extremism
intellectual extremism
stability
societal stability
causes of intellectual extremism
mechanisms for addressing intellectual extremism

©Authors, 2024, College of Law University of Anbar. This is an open-access article under the CC BY 4.0 license (http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

التطرف الفكري وتأثيره في الاستقرار المجتمعي (دراسة نظرية في الأسباب والمعالجات)

م.م. زينب عادل مرعي [١]

[١] كلية العلوم السياسية/جامعة الموصل

الملخص:

ان التطرف الفكري لم يعد مجرد ظاهرة أو سمة تظهر وتختفي بشكل يسير، بل أصبح واقعاً ملموساً يعاني منه الأفراد والمؤسسات الاجتماعية كافة، إذ ان التطرف الفكري ليس مرتبطا فقط بالبنية المجتمعية بل هو ظاهرة اجتماعية تتأثر بالبيئة المحيطة ، حيث تتوسع او تنكمش بناءا على العوامل التي تساهم في نشوئها ومدى تأثيرها وتفاعلها. فالتطرف الفكري هو تجاوز حدود الاعتدال والوسطية في الفكر الانساني الذي قد يترتب عليه سلوكيات ضارة بالفرد والمجتمع في مختلف النواحي السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي يعيشها صاحب هذا الفكر المتطرف، تشعر القائم بها بامتلاك الحقيقة المطلقة، وتخلق فجوة بينه وبين النسيج الاجتماعي الذي يعيش فيه وينتمي إليه. وعليه فإن التطرف الفكري يعد من الظواهر الخطيرة التي تهدد الاستقرار المجتمعي.

الكلمات المفتاحية: التطرف، التطرف الفكري، الاستقرار، الاستقرار المجتمعي، مسببات التطرف الفكري، آليات معالجة التطرف الفكري.

المقدمة

يعد التطرف الفكري من المسائل والاشكالات التي تشغل اهتمام البشرية بأسرها في الوقت الراهن، حيث أصبحت قضية حياتية يومية أساسية وذلك لما تشهده الإنسانية من تعصب وتشدد على جميع المستويات وخصوصاً الفكر، حيث أضحت هذه الظاهرة تشغل تفكير جميع الدول والشعوب في العالم لأنها لا تهدد الاستقرار والسلم المجتمعي والحياة العامة والعلاقات بين الأفراد داخل حدود الدولة الوطنية بل تعدى مداها لتهديد السلم والأمن الدوليين لاسيما إذا ما تحولت تلك الظاهرة من الفكر والتنظير إلى الفعل والتنفيذ وما تنتجه من آثار سلبية في كافة المجالات. والتطرف الفكري كظاهرة اجتماعية-سياسية يكاد لا يخلو منها أي مجتمع من المجتمعات سواء أكان هذا المجتمع ينتمي إلى العالم المتحضر أم إلى دول العالم النامي ويحرك هذه الظاهرة مجموعة من الأسباب التي قد تكون ذات أبعاد اجتماعية أو نفسية أو اقتصادية أو ثقافية أو سياسية تحتاج إلى الدراسة والتقصي حتى يمكن فهم المشكلة ووضع الحلول الناجعة لها موضع التنفيذ بتأني وسلاسة لخطورة التطرف الفكري وأثره السلبي على الاستقرار المجتمعي.

أولاً: إشكالية البحث:

تبرز إشكالية البحث في هذا الموضوع من خلال سؤال مركزي مضمونه كيف يؤثر التطرف الفكري على الاستقرار المجتمعي؟ وهذا يقودنا إلى تساؤلات عدة منها: ما هو مفهوم التطرف الفكري؟ ومفهوم الاستقرار المجتمعي؟ وما اهي انعكاسات التطرف الفكري على الاستقرار المجتمعي؟ وما هي الأسباب وسبل العلاج للحد من التطرف الفكري.

ثانياً: فرضية البحث:

تنطلق فرضية البحث من أن هنالك علاقة تناسب عكسي بين التطرف الفكري والاستقرار المجتمعي، فكلما زاد التطرف الفكري انعكس ذلك سلباً على الاستقرار المجتمعي والعكس صحيح.

ثالثاً: مناهج البحث:

انطلاقاً لما جاء في إشكالية البحث وفرضيته سيعتمد البحث على منهج التحليل النظمي للوصول إلى غايات البحث الأساسية.

رابعاً: أهمية البحث:

ان ظاهرة التطرف الفكري أصبحت من الظواهر التي تهدد أمن واستقرار المجتمع ومن الضروري بحث هذه الظاهرة ومعالجتها لأن استقرار المجتمع وتقدمه يتوقف جزئياً على معالجة ظاهرة التطرف الفكري أولا .

خامساً: هيكلية البحث:

تم تقسيم البحث إلى مقدمة وثلاثة مباحث ناقش المبحث الأول (الإطار المفاهيمي) بمطلبين الأول (مفهوم التطرف الفكري) والثاني (الاستقرار المجتمعي)، بينما تناول المبحث الثاني (مسببات ظاهرة التطرف الفكري) بمطلبين، الأول (المسببات الخارجية) والثاني (المسببات الداخلية). أما المبحث الثالث (آليات معالجة ظاهرة التطرف الفكري) فقد تضمن مطلبين، الأول (الآليات التقليدية لمواجهة التطرف الفكري) بينما تضمن المطلب الثاني (الآليات الغير تقليدية [الوقائية]) لمواجهة التطرف الفكري، ثم خاتمة وقائمة مصادر.

I. المبحث الأول

إطار مفاهيمي

تم تقسيم المبحث الى مطلبين تناول المطلب الأول مفهوم التطرف الفكري بينما ناقش المطلب الثاني مفهوم الاستقرار المجتمعي.

I.أ. المطلب الأول

مفهوم التطرف الفكري

هنالك صعوبة في تحديد مفهوم التطرف الفكري بشكل دقيق ، نظرا لاختلاف معناه من مجتمع لاخر، فالتطرف الفكري لايمكن تقييمه بنفس الطريقة في جميع الثقافات لانه يعتمد على القيم والمعتقدات السائدة في كل مجتمع ، فما قد يعتبره مجتمع ما تطرفا فكريا قد يكون سلوكا مقبولا اوحتى شائعا في مجتمع اخر ، لذلك فالتطرف الفكري ليس مفهوما ثابتا بل هو مرهون بالظروف الثقافية والبيئية والدينية والسياسية لكل مجتمع على حدة.

التطرف لغةً:

كلمة مشتقة من الطرف (طرف) ،والطاء والراء والفاء أصلاً تدل على معنيين:

١- حد الشيء وحرفه ،أو غاية الشيء ومنتهاه.
٢- الحركة في بعض الأحياء[١].

ويقال: وقف في طرف المكان ونهايته، ويراد بالتطرف هنا الأخذ بأحد الجوانب والابتعاد عن الوسط فيقال جاوز الرجل حد الاعتدال ولم يتوسط[٢]. وهو من "غلا" زاد وارتفع وجاوز الحد، وغلا في الأمر والدين[٣]. قال تعالى: ﴿ لاَ تَغْلُواْ فِي دِينِكُمْ ﴾ (النساء: ٧١، المائدة: ٧٧)،(فهو تجاوز حد الاعتدال والحدود المعقولة ويبالغ فيها سواء كان الافراط أو التفريط والمغالاة السياسية أو الدينية أو المذهبية الفكرية وهو أسلوب خطير ومدمر للفرد والمجتمع)[٤].

(١) احمد بن فارس، معجم *مقاييس اللغة*، تحقيق: عبد السلام هارون، (بيروت: دار الجيل، ج١، ١٩٩١)، ص ٤٤٧.
(٢) احمد مختار عبد الحميد عمر، معجم *اللغة العربية المعاصرة*، (الكويت: عالم الكتب، ج٢، ٢٠٠٨)، ص ١٣٩٦.
(٣) ابن منظور، *لسان العرب*، (بيروت: دار صادر، ١٩٧٠)، ص ١٣٣.
(٤) احمد مختار عبد الحميد، مصدر سبق ذكره، ص ١٣٩٦.

التطرف اصطلاحاً:

"فهو حالة تتسم بالغلو وضيق الأفق والتعصب الأعمى للفكرة ،ومحاولة الانتصار لها بكل السبل بما في ذلك العنف، فهو حالة من التزمت والغلو في الحماس والتمسك الضيّق الأفق بعقيدة أو فكرة مما يؤدي إلى الاستخفاف بآراء الآخرين ومحاربتها والصراع ضدها وضد الذين يحملونها ،وهي حالة غير سوية على المستوى الفردي والجماعي تدفع إلى سلوكيات تتصف بالتشدد والانغلاق والتطرف والبُعد عن العقل والاستعانة بالآخرين ومعتقداتهم "[١].

لذا فالتطرف يرتبط بالكلمة الإنكليزية (dogmatism) وتعني الجمود العقائدي والانغلاق العقلي، والتطرف بهذا المعنى هو أسلوب مغلق التفكير يتسم بعدم القدرة على تقبل أية معتقدات تختلف عن معتقدات الشخص أو الجماعة أو على التسامح معها[٢].

وإن التطرف هو (الخروج أو الانحراف عن الضوابط الاجتماعية أو القانونية التي تحكم سلوك الأفراد في المجتمع ،وهذا الخروج يتفاوت بين فعل يستنكره المجتمع إلى فعل يشكّل جريمة يعاقب عليها القانون)[٣].

وعليه فالتطرف (هواستجابة سلوكية معينة يميل السلوك البشري إلى الانطباع بها، وذلك انعكاساً لعدد من العوامل الداخلية التي تتعلق بالحياة النفسية للفرد والخارجية من تأثيرات البيئة والتربية والأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية المحيطة بالفرد، والتي تميل إلى التشدد والقسوة في التعامل مع الخصوم، والميل إلى تبني القرارات المتصلبة) ،ويمكن الجمع بين التعريفات السابقة من خلال القول (بأن التطرف هو الخروج عن الأنظمة الشرعية والقانونية، من خلال تبني مناهج تخالف ما جاءت به الشريعة والقوانين المنظمة لحياة الأفراد والمجتمعات)[٤].

اما بالنسبة لمفهوم الفكر لغةً:

يقصد به الخاطر في الشيء[٥]. وقيل الفكر مقلوب عن الفرك، لكن يستعمل الفكر في الأمور المعنوية، وهو فرك الأمور وبحثها للوصول إلى حقيقتها[٦]. وكذلك فكر: الفاء والكاف

(١) عبد الوهاب الكيالي، *الموسوعة السياسية*، ج١، (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٩٠)، ص ٧٦٨.
(٢) هشام الهاشمي، *التطرف أسبابه وعلاجه*، (بغداد: دار ومكتبة عدنان، ٢٠٠٦)، ص ١٢-١٣.
(٣) اسلام طزازعة، "أسباب التطرف وسبل الوقاية والعلاج"، *مجلة جامعة الاستقلال للأبحاث، فلسطين*، المجلد (٦)، العدد (١)، (٢٠٢١): ص ٦.
(٤) اسلام طزازعة، ، مصدر سبق ذكره ، ص ٦.
(٥) فيروز الأبادي، *القاموس المحيط*، ط١، (بيروت: دار المعرفة، ٢٠٠٥)، ص ١٠٠٧.
(٦) صلاح الدين الهواري، *المعجم الوسيط المدرسي*، (بيروت: دار ومكتبة الهلال، ٢٠١٠)، ص ١٢٦٣.

والكاف والراء: تردد القلب في الشيء، يقال: تفكر، إذا ردد قلبه معتبراً، ورجل فكير: كثير الفكر[١].

والفكر اصطلاحاً:

اسم لعملية تردد القوى العاقلة المفكرة في الانسان، سواء أكان قلباً أو روحاً أو ذهناً بالنظر والتدبر، لطلب المعاني المجهولة من الأمور المعلومة أو الوصول إلى الأحكام أو النسب بين الأشياء[٢].

أما الدكتور محمد عابد الجابري فيفرق بين ثلاثة مستويات من الفكر:

١- الفكر كأيديولوجيا بمعناها الواسع العام.
٢- الفكر كأداة.
٣- الفكر كمحتوى.

فيعرف الفكر كأيديولوجيا بمعناها الواسع بأنها (مضمون الفكر ومحتواه، أي جملة الآراء والأفكار التي يعبر بواسطتها هذا الشعب أو ذاك عن مشاكله واهتماماته، وعن مثله الأخلاقية ومعتقداته المذهبية وطموحاته السياسية والاجتماعية، وأيضاً عن رؤيته للإنسان والعالم).

ويعرف الفكر كأداة بأنه أداة لإنتاج الأفكار سواء منها تلك التي تصنف داخل دائرة الأيديولوجيا أو داخل دائرة العلم، هو أداة بمعنى انه جملة مبادئ ومفاهيم وآليات، تنتظم وتترسخ في ذهن الطفل الصغير منذ ابتداء تفتّحه على الحياة لتشكّل فيما بعد العقل الذي به يفكر.

وأخيراً الفكر كمحتوى وهو جملة من الأفكار والآراء والنظريات تنتظمها عناصر ترتبط بعلاقات بنيوية، علاقات تجعل منها أجزاء تستقي دلالتها ووظيفتها من الكل الذي تنتمي إليه وهي بنية من التصورات، ومن الآراء والأفكار والنظريات[٣].

(١) احمد بن فارس، معجم مقاييس اللغة، مصدر سبق ذكره، ج٤، ص ٤٤٦.
(٢) طه جابر العلواني، *الأزمة الفكرية المعاصرة (تشخيص-ومقترحات-علاج)*، ط٤، (فيرجينيا-الولايات المتحدة الأمريكية: المعهد العالمي للفكر الإسلامي، ١٩٩٤)، ص ٢٧.
(٣) محمد عابد الجابري، *إشكالية الفكر العربي المعاصر*، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط٢، ١٩٩٠)، ص ٥١.

ومن هنا يمكن القول ان التطرف الفكري يعني تجاوز حدود الاعتدال والوسطية في الفكر الإنساني الذي قد يترتب عليه سلوكيات ضارة بالفرد والمجتمع في مختلف النواحي السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي يعيشها صاحب هذا الفكر المتطرف(١).

ويمكن تحديد التطرف الفكري من ناحية أخرى بأنه (المبالغة في التمسك فكراً أو سلوكاً بجملة من الأفكار قد تكون دينية أو عقائدية أو سياسية أو اقتصادية أو أدبية أو فنية تشعر القائم بها بامتلاك الحقيقة المطلقة، وتخلق فجوة بينه وبين النسيج الاجتماعي الذي يعيش فيه وينتمي إليه الأمر الذي يؤدي إلى غربته عن ذاته وعن الجماعة ويعوقه عن ممارسة التفاعلات المجتمعية التي تجعله فرداً منتجاً)(٢).

وبناءً على ما تقدم نرى ان التطرف الفكري يشير إلى حالة من التعصب للرأي تعصباً لا يعترف معه بوجود الآخرين ،وجمود الشخص على فهمه جموداً لا يسمح له برؤية نافذة للحوار مع الآخرين، لذا يعد البداية الأولى لأنواع وأشكال التطرف الأخرى، وبما أن السلوك الفردي هو انعكاس للفكر فهذا يعني ان التطرف الفكري يتجاوز حدود الفكر ليصل الى ترجمة الفكر على شكل سلوك ، فاذا كان التطرف الفكري حالة غير سوية فهذا يؤدي إلى نتيجة غير سوية أيضاً، ولذلك فإن خطر التطرف الفكري يزداد عندما يتحول من حالة فردية إلى حالة مجتمعية قد تكون طائفة أو فرقة أو حزب(٣).

وعليه فإن التطرف الفكري من العوامل المؤثرة في كل المجتمعات بوصفه يحمل طابعاً عقائدياً مدعوماً بأغلب الأحيان بتوجه ديني، وبذلك شهد العالم في الآونة الأخيرة تأثيرات واضحة في هذا الجانب انعكست بصورة أخرى على طبيعة المجتمعات ولاسيما العلاقات السياسية فيما بينها، حيث أبرزت سياسات متشددة انعكست على واقع المجتمعات واستقرارها ولاسيما المجتمع العربي فأصبحت الشعوب ضحية ذلك الصراع(٤).

I.ب. المطلب الثاني

الاستقرار المجتمعي

(١) محمد النصر حسن، "التربية الوقائية للمؤسسات التربوية"، *مجلة دراسات في التعليم الجامعي، القاهرة*، المجلد (٣١)، العدد (٣١)، (٢٠١٥): ص ٢٤٩.

(٢) بدر محمد ملك ولطيفة حسن الكندري، "دور المعلم في وقاية الناشئة من التطرف الفكري"، *مجلة كلية التربية، جامعة الأزهر، القاهرة*، العدد (١٤٢)، (٢٠٠٩): ص ١٥.

(٣) صالح حسين علي الطائي، "التطرف وتداعياته على الأمن الفكري لدى الشباب (دراسة اجتماعية ميدانية في مدينة الموصل)"، (أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، جامعة الموصل، كلية الآداب، ٢٠٢٤)، ص ٥٢.

(٤) محمد جميل احمد، "التطرف الفكري وتأثيره في المجتمع العراقي (دراسة أنثروبولوجيا في مدينة بغداد)"، *جامعة تكريت*، المجلد (١٤)، العدد (٥١)، (٢٠٢٢): ص ٣٠١.

أضحت الحروب تمثل خطراً حقيقياً يواجه استقرار الوجود البشري وحضاراته وانجازاته كما ان الأنشطة الإرهابية والأعمال التدميرية والنزاعات العصبية والخلافات الداخلية والخارجية، أصبحت تمارس على نطاق واسع عبر الزمان والمكان الأمر الذي يعمل على عرقلة عملية الاستقرار المجتمعي، ومن ثم فإن الحاجة إلى الأمن والاستقرار، يعد أمراً أساسياً لا يمكن الاستغناء عنه لاستمرار الحياة وديمومتها، فالاستقرار المجتمعي هو حجر الزاوية التي يرتكز عليها التقدم في سبيل تحقيق الأهداف الاجتماعية المشتركة للأفراد والمجتمعات، وعلى هذا الأساس سيتم التطرق إلى مفهوم الاستقرار المجتمعي لكن لابد لنا قبل ذلك أن نبيّن ماهية مفهومي الاستقرار والمجتمع لغةً واصطلاحاً.

الاستقرار لغةً:

"الثبات، ومنه: الاستقرار في المكان، أي الثبات فيه، واستقرار المهر، أي ثبوته، والاستقرار مصدر استقر، ويراد منه الثبوت والغاية، والنهاية والقرار"[١]. (فالمستقر) يعني: القرار والثبوت ويقال لكل نبأ مستقر غاية ونهاية وصار الأمر إلى مستقره تناهى وثبت المقر ويعني: موضع الاستقرار[٢].

الاستقرار اصطلاحاً:

يفيد بمعنى الابقاء على الواقع كما هو كائن أي انتظام حركة المجتمع في أنماط معينة والتي تضبط حركته ما يتحقق من خلال المشاركة وينتفي في حالة الصراع[٣].

وكذلك يعني ثبات الوضع الاجتماعي الذي لا يخضع إلى التغيرات داخل أو خارج المجتمع مما يفقده حالة الاستقرار التي يتمتع بها[٤].

اما بالنسبة لمفهوم المجتمع لغةً:

"هو موضع الاجتماع من الناس، وهو كلمة مشتقة من الفعل جمع ،أي اجتماع الناس على شكل جماعة[١].

(١) أبو نصر الجوهري، *الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية*، تحقيق: احمد عبد الغفور، ط٤، ج٢، (بيروت: دار العلم للملايين، ١٩٨٧)، ص ٧٩٠.
(٢) ابن منظور، مصدر سبق ذكره، ص ٨٥.
(٣) الطاهر العربي سركز، "الاستقرار الأسري وانعكاسه على جودة الحياة الاجتماعية"، *مجلة كلية الآداب، جامعة الزاوية، ليبيا*، العدد (٢٩)، حزيران، (٢٠٢٠): ص ٣٠٩.
(٤) حميدة دقاشي، "دور مبدأ التداول على السلطة في تحقيق الاستقرار السياسي (دراسة حالة بلجيكا)"، (رسالة ماجستير (منشورة)، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خضير، بسكرة، الجزائر، ٢٠١٦)، ص ٢١.

والمجتمع اصطلاحاً:

يعني مجموعة من الأفراد تعيش في بيئة محددة وموقع جغرافي واحد وتترابط مع بعضها من خلال مؤسسات تنظم علاقاتهم وتخدم حاجاتهم، ويتشكل لدى هذه الجماعة تراثاً ثقافياً مشتركاً يجمعهم ويشعرون معه بالانتماء والولاء إلى بعضهم، يدفعهم إلى حماية المجتمع وتماسكه واستقراره[٢].

ومن هنا يمكن القول أن الاستقرار المجتمعي يعني (ثبات الوضع الاجتماعي الذي لا يطرأ عليه تغيير فجائي أو جذري، بمعنى عدم حدوث تغيير مقصود من قبل المجتمع نفسه أو من خارجه يقوم بتغيير النسق وتوازنه مما يفقده حاله فيخرج عن حالة الثبات أو الاستقرار الذي كان عليه إلى حالة عدم الاستقرار، فالاستقرار الاجتماعي يختلف معناه من مجتمع إلى آخر حسب مستوى التطور الفكري والاقتصادي لذلك المجتمع)[٣].

وعموماً يمكن القول ان الاستقرار الاجتماعي هو حالة من الهدوء والسكينة التي تنتاب المجتمع وتجعله قادراً على تحقيق طموحاته وأهدافه؛ تبعاً للحالة السلمية التي يمر بها نتيجة للتوازن الاجتماعي بين القوى والأحزاب والحركات السياسية والاجتماعية والدينية في المجتمع[٤].

لذا فالاستقرار المجتمعي هو حاجة فطرية لكل انسان وهو الحالة الطبيعية للحياة وغيابه حالة معاكسة للفطرة، فالإنسان اجتماعي بطبعه يحتاج إلى مجتمع يحيطه ويستقر فيه ليحقق فيه احتياجاته المادية والروحية والثقافية والأخلاقية، لذا من الضروري تبيان أهمية الاستقرار المجتمعي من خلال النقاط التالية:

١- يحمي المجتمع من الفتن والقلاقل، حيث ينبذ الصراع ويوفر المناخ الملائم لكي يعيش الجميع في سلام، بتحويل معنى الاختلاف والاشتباك بين أفراد المجتمع إلى الحوار والمشاركة والبناء.

---

(١) احمد مختار عبد الحميد، مصدر سبق ذكر، ص ٣٩٢-٣٩٣.

(٢) هشام حكمت وآخرون، *علم الاجتماع السياسي*، ط١، (بغداد: وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، ٢٠١٩)، ص ٥٥.

(٣) عماد محمد عبد الله، "الاستقرار المجتمعي مفهومه، مقوماته، دور المقاصد في تحقيقه"، *مجلة الشريعة والقانون، جامعة الأزهر، القاهرة*، العدد (٣٦)، (٢٠٢٠): ص ٤٤.

(٤) محمد عبد الله عبد الله متولي فايد، "الاستقرار المجتمعي مفهومه، مقوماته، سبل تحقيقه في ضوء مقاصد الشريعة الإسلامية"، *مجلة الشريعة والقانون، جامعة الأزهر، القاهرة*، العدد (٣٦)، (٢٠٢٠): ص ١٤١-١٤٢.

٢- يحقق الأمن والسلام وهو من المطالب الضرورية للإنسان حيث يستطيع الانسان أن يقوم بممارسة حياته اليومية على الوجه الأمثل، حيث أثبتت الدراسات ان حاجات الانسان الأساسية لا يمكن لها ان تتحقق ما لم يتحقق أولاً للإنسان حاجته للأمن.
٣- يحمي النسيج الاجتماعي من التمزق.
٤- يحقق أواصر التضامن والتآلف والتراحم والتواد بين أبناء المجتمع.
٥- القدرة على المشاركة في الوطن بالرأي والجهد والبناء، فالاستقرار ينعكس بشكل ايجابي على الفرد ،فيقوي فيه الانتماء والتعلق بوطنه فيقدم كل جهده في تطويره والدفاع عنه[١].

وعليه فالاستقرار المجتمعي هو حجر الزاوية التي يرتكز عليه التقدم في سبيل تحقيق الأهداف الجماعية المشتركة للأفراد والمجتمعات، وهو مطلب أساسي ملح يتطلع إليه الفرد في أي مرحلة من مراحل حياته، ويتطلب من الدول والحكومات والأنظمة، العديد من الجهود المتميزة لتحقيقه سواء على مستوى الأسرة أو القرية أو المدينة أو الدولة أو المستوى العالمي، لأنه ركيزة أساسية لاستقرار الحياة البشرية، ومن ثم فإن الحاجة إلى الأمن والاستقرار، يعد أمراً أساسياً لا يمكن الاستغناء عنه، لاستمرار الحياة وديمومتها[٢].

وحماية الوضع الاجتماعي تكون بالحفاظ على النسيج المجتمعي من كل الآفات المادية والمعنوية التي تؤثر تأثيراً سلبياً على استقراره وذلك برفض كل أشكال الظلم والعنصرية والعنف والتطرف[٣].

II. المبحث الثاني

مسببات ظاهرة التطرف الفكري

ان اسباب التطرف الفكري تعزى إلى البيئة التي يعيش فيها الانسان والمؤثرات التي تتدخل في تكوين حياته أو تؤثر فيها، وان الشخصية نتاج اجتماعي تاريخي وإن النظم الاجتماعية تخلق نمطاً من الشخصية، لذا لا يسعنا في هذا المقام سوى الإقرار بأن ظاهرة التطرف لم تأتِ اعتباطاً ولم تنشأ جزافاً بل لها أسبابها وبواعثها، وهي بمنزلة المقدمات التي كانت نتيجتها بروز هذه الظاهرة ونشوئها، ولكل مشكلة لكي يتم معالجتها لابد من الوقوف على الاسباب التي أدت إلى حدوثها، حتى يمكن تحديد العلاج المناسب لإزالتها، وظاهرة التطرف الفكري لا ترجع إلى سبب واحد أو عامل واحد فحسب، ولكنها تعود إلى أسباب متنوعة وعوامل متعددة.

(١) عماد محمد عبد الله، مصدر سبق ذكره، ص ٤٩-٥٠.
(٢) محمد عبد الله متولي فايد، مصدر سبق ذكره، ص ١٣٣.
(٣) عماد محمد عبد الله، مصدر سبق ذكره، ص ٤٨.

وعليه سيتم تقسيم المبحث إلى مطلبين، الأول يتناول المسببات الخارجية لظاهرة التطرف الفكري. بينما سيتم التطرق في المطلب الثاني إلى المسببات الداخلية لظاهرة التطرف الفكري.

II.أ. المطلب الأول

المسببات الخارجية لظاهرة التطرف الفكري

ان سياسة النظام الدولي تجاه الدول هي أحد أسباب التطرف الفكري فإن هنالك تزييفاً متعمداً من قبل منظري الخطاب الثقافي الاختزالي أمثال هنتغتون صاحب أطروحة التصادم الحضاري بين الغرب والشرق وغيره من منظري اليمين المحافظ الصراعي الذين ينهلون من منهل التمركز الغربي ضد كل من يعارضهم في الفكر والممارسة وبالأخص المدارس الفكرية الشرقية والاسلامية على وجه الخصوص، ويضيف "برهان غليون" معادلة هامة وهي إذا استمر الغربيون في فرض مصالحهم بالقوة لن نستطيع مهما فعلنا على المستوى الثقافي نحن كمثقفين أن نضبط العنف المتولد عن تفاقم التناقضات والتوترات وردود الفعل اللاعقلانية والمتفجرة الناجمة عن الظلم والخديعة والاذلال، ولو تنازل الغربيون وغيّروا نمط العلاقة الوصائية وشبه الاستعمارية التي يقيمونها مع مجتمعاتنا من دون ان نقوم نحن بالجهد الضروري أيضاً لتثقيف الرأي العام فلن نخرج من المأزق أيضاً ومن هذه الرؤية الموفقة تنبثق وظيفة المثقفين في التصدي للتطرف الفكري وفق منهجية عقلانية متدرجة وعادلة[١].

حيث تسعى بعض الدوائر الثقافية في الفكر الغربي إلى إلصاق تهمة التطرف بشباب العرب المتعلمين وغير المتعلمين وهذا التصرف بحد ذاته هو تطرف فكري حيث يستخدم الغرب الثقافة للسيطرة على الآخرين والتقليل من شأنهم[٢].

وإضافة إلى ذلك لابد من ذكر دور المنظمات والهيئات الكبيرة التي تسجل رسمياً في دولة من الدول بحجة حماية حقوق الانسان أو لأهداف وأغراض انسانية وتعليمية محددة، حيث يقوم بعض افراد تلك المنظمات في سوء استعمال تلك الأهداف لأغراض عدائية تشكل خطراً على استقرار وأمن الدولة[٣]، حيث يتنامى دور القوى الفاعلة سواء كانت دولاً

(١) ادوارد سعيد، *الاستشراق (المفاهيم الغربية للشرق)*، ترجمة: محمد عناني، (المملكة المتحدة: مؤسسة هنداوي، ٢٠٠٦)، ص ١٨.
(٢) بدر محمد ولطيفة حسن الكندري، مصدر سبق ذكره، ص ١٧-١٨.
(٣) اسراء احمد جياد، "اشكالية التطرف الفكري وعلاقته بالإرهاب الدولي دراسة في جدلية العلاقة"، *المجلة السياسية والدولية، جامعة المستنصرية، بغداد*، العدد (٥١)، نيسان، (٢٠٢٢): ص ١٥٩-١٦٠.

وجماعات في اذكاء التطرف الفكري ،ورصد الموارد المالية والبشرية لتأجيج العنف في المجتمعات العربية بهدف خدمة مصالحها من ناحية ،واضعاف الأوطان العربية وتمزيق أواصرها ،وعرقلة انطلاق مسيرة التقدم من ناحية أخرى[١].

وكذلك ما نشاهده من تناقضات في مواقف بعض دول العالم تجاه ظاهرتي التطرف والارهاب فنجد نزاعات وصراعات المصالح لفرض النفوذ عالمياً واقليمياً والاصرار على تطبيق سياسة مزدوجة المعايير مثل محاربة الارهاب ظاهرياً وتقديم الدعم للجماعات الارهابية في الوقت نفسه تلك السياسة المتبعة في أحيان كثيرة من قبل المجتمع الدولي والدول العظمى، وكذلك دعم بعض الدول لجماعات محظورة دولياً لكونها ارهابية والاصرار على ايواء وحماية ودعم المتطرفين، بالإضافة الى السياسات الخاطئة لمقاومة التطرف[٢].

ويترتب على ذلك الإحساس بالظلم نتيجة المعايير المزدوجة في العلاقات الدولية تجاه قضايا العرب والمسلمين على سبيل المثال لا الحصر والتي يأتي في مقدمتها استمرار القضية الفلسطينية واحتلال الأراضي العربية في ظل تقاعس المجتمع الدولي عن اتخاذ موقف حاسم وحازم ازائها[٣].

II.ب. المطلب الثاني

المسببات الداخلية للتطرف الفكري

تكمن المسببات الداخلية للتطرف الفكري في:

أ- الأسباب الذاتية أو النفسية:

تلعب العوامل النفسية الذاتية دوراً كبيراً في اتجاهات الأفراد وطريقة تفكيرهم وهي مرتبطة بجوانب كثيرة كالخصائص النفسية والحاجات والدوافع والعقد التي يعاني منها الفرد في حياته متمثلة بالظروف الحياتية الصعبة التي يعيشها والتي غالباً ما تكون مرتبطة بالحرمان والعوز وعدم الاستقرار الأسري والتي تولّد اليأس والاحباط وتشكيل نظرة عدائية سلبية على من حوله في المجتمع كرد فعل للنقص الذي يعاني منه الشخص، فالعوامل الذاتية كامنة في ذات الانسان وهي ما يمكن تسميتها بالدوافع الذاتية وهي مثير داخلي يمثل القوة التي تدفع الفرد ليقوم بسلوك ما لإشباع حاجاته أو تحقيق أهدافه، ويكون مصدرها الشخص نفسه، تحصل استثارتها خارجياً بناءً على رغبة داخلية تهدف إلى ارضاء الذات تتجلى في الهروب

(١) محمد النصر حسن، مصدر سبق ذكره، ص ٢٦٧-٢٦٨.
(٢) اسراء احمد جياد، مصدر سبق ذكره، ص ١٥٩-١٦٠.
(٣) محمد النصر حسن، مصدر سبق ذكره، ص ٢٦٧-٢٦٨.

من الواقع المؤلم لأسباب مختلفة من الاضطرابات النفسية كنتيجة للمشكلات الاجتماعية المختلفة لذلك يمكن ارجاع التطرف إلى بعض الاضطرابات النفسية كالقلق والاكتئاب والاحباط واليأس وفي محاولة الشخص الخروج من هذه الدائرة يلجا إلى نقل الصراع من داخل النفس إلى الخارج[١]، حيث ان الفشل في تحقيق النجاح في الحياة يخلق شخصاً عدائياً تجاه المجتمع ولديه الاستعداد لممارسة العنف ضده لأنه في هذه الحالة يحمل هذا المجتمع وأنظمته وقوانينه ومؤسساته ومظاهر الفساد فيه المسؤولية عن فشله ولا يرى لنفسه مصلحة في الحفاظ على استقراره وسلامته لأنه يشعر بالاغتراب عنه وعدم القدرة على الاندماج فيه، وذلك اضافة إلى عقدة الاضطهاد أو المظلومية التي تسيطر على شخص أو جماعة أو أقلية أو جنس معين في المجتمع المحلي أو العالمي، وهذه العقدة تدفع هذا الشخص أو الجماعة إلى الاعتقاد انه ليس أمامه سوى العنف للحصول على حقوقها. وكذلك جنون العظمة (تضخم الذات) الذي يسيطر على بعض الأفراد ويدفعهم إلى الاعتقاد بامتلاكهم قدرات غير عادية يمكنها تغيير العالم من خلال الدم والعنف، ويمكن أن يؤدي احتقار الذات لأسباب مختلفة إلى خلق شخص عدواني وعنيف مستعد للانخراط في صفوف الجماعات الارهابية للشعور بالأهمية وتعويض الاحساس بالنقص أو الدونية وأخيراً الولع بالمغامرة ،وعليه فالعوامل النفسية تؤدي إلى تبني التطرف الفكري بسبب وجود خلل في التكوين النفسي أو العقلي أو الوجداني سواء كان مكتسبا أو وراثيا[٢].

ب- الأسباب التربوية والثقافية:

إن أي انحراف أو قصور في التربية يكون الشرارة الأولى التي ينطلق منها تغيير المسار عند الانسان، ويجعل الفرد عرضة للانحراف الفكري ومناخاً ملائماً لبث السموم الفكرية لتحقيق أهداف اجرامية، فالتعليم والتنشئة القائمة على ثقافة الاستعلاء ورفض الآخر والتسفيه وتراجع التفكير النقدي ،وانتقاء ثقافة المشاركة كلها تعد سبباً للتطرف الفكري وممارسة السلوك القائم على التعصب والكراهية[٣].

ولذلك فإن أحد أسباب التطرف الفكري لدى بعض الأفراد هو ضعف التنشئة الفكرية، إذ مع ضعف هذه التنشئة يتراجع بالضرورة الشعور بالقواسم المشتركة بين الناس، وتعتبر

(١) صالح حسين علي، مصدر سبق ذكره، ص ٤٥.
(٢) جمال سند السويدي، "التطرف الديني في العالمين العربي والاسلامي الأسباب والمظاهر وآليات المواجهة"، *مجلة حمورابي، بغداد*، العدد (٣٠)، ربيع، (٢٠١٩): ص ١٢١-١٢٢.
(٣) اسراء احمد جياد، مصدر سبق ذكره، ص ١٥٩.

المؤسسة التربوية ذات دور محوري في تحديد اتجاهات التنشئة الفكرية والاجتماعية وبلورة مساراتها[١].

وإضافة إلى ذلك اهتزاز بعض القيم الأصيلة الأساسية في المجتمع وبروز قيم غريبة دخيلة عليه، وغياب قادة ورموز الفكر القادرين على مواصلة مسيرة سابقيهم من رواد نهضة التنوير والذين قدّموا اجتهادات ملهمة نجحت في المزج بين الأصالة والمعاصرة وتحديث بنية المجتمعات التي ينتمون إليها دون ان تفقد ارتباطها بجذورها الحضارية وأصولها الثقافية فكلما سبق يؤدي إلى ظهور التطرف الفكري مما ينعكس سلباً على الاستقرار في المجتمعات[٢].

ج- الأسباب السياسية:

تتمثل في التهميش السياسي أو الطائفي أو العرقي لإحدى فئات المجتمع وعدم اعطائه هامش للتعبير عن آرائها ومواقفها وانتهاك حقوق الانسان الأمر الذي يدفع هؤلاء الأفراد إلى توظيف العنف لمواجهة الدولة، وكذلك فإن غياب الانتماء الوطني والشعور بالفراغ السياسي في أغلب المجتمعات ،وافتقار النظام السياسي إلى محاسبة الانتهاكات التي تحدث في المجتمع أدى ذلك كله إلى اعتقاد بعض الأفراد بعدم امكانية تغيير الواقع ،فتتجه طائفة منهم إلى التطرف[٣].

وإضافة إلى ذلك ضعف فاعلية وتأثير الأحزاب السياسية نتيجة عدم مقدرتها على الجذب والاستقطاب ،أو اهتمام بعض القيادات السياسية بالانشغال والتفكير في الأمور الشخصية[٤].

فتظهر حالة الاغتراب في العلاقة القائمة بين الفرد والمواطن ومؤسسات الدولة فالمواطن ينظر إلى الدولة كأداة تساعده على حاجاته الأساسية كالأمان وضرورات العيش الكريم، فإذا عجزت الدولة عن تحقيق ذلك تتعمق الفجوة بين واقعه الهزيل وأحلامه الضائعة هذا الواقع يتصل بحالة الاغتراب مشكلات التفكك الاجتماعي والسياسي وخلخلة القيم والتبعية والطبقية والطائفية فتسود علاقات القوة والنزاع لا علاقات التعايش والتضامن والتفاعل والاندماج، فيشعر المواطن انه ليس جزء من العملية السياسية وان صانعي القرارات السياسية لا يعتبرونه جزءً منها، وهنا يصبح الفرد مجرد وسيلة لقوى خارجة عنه كما يشعر المغترب سياسياً بالعجز ازاء المشاركة الايجابية في صنع القرارات التي تؤثر على مجريات حياته

(١) محمد النصر حسن، مصدر سبق ذكره، ص ٢٤٣.
(٢) محمد جميل احمد، مصدر سبق ذكره، ص ٣١٠.
(٣) صالح حسين علي، مصدر سبق ذكره، ص ٥٠.
(٤) محمد جميل احمد، مصدر سبق ذكره، ص ٣١٠.

وبالتالي لا يعترف بوجوده ويتمرد عليه، وبناء على ماتقدم عليه فإن طبيعة النظام السياسي القائم على أساس تكريس المحاصصة الطائفية سياسياً استولد عِداءاً وصراعاً لدى فئات واسعة استغلت في تأجيج النزاعات الداخلية وبالتالي إلى تبني التطرف الفكري للتعبير عن مطالبهم السياسية[١].

د- ألاسباب الدينية:

إن من بين الأسباب الدينية التي تدفع إلى التطرف هو مجاوزة حد الاعتدال بالغلو والتشدد في المعتقد وكل ما يتعلق به، كذلك هو اتخاذ الأفراد موقفاً متشدداً في أمور دينهم من دون أساس علمي أو ديني أو عقلي، كذلك فإن غياب الوعي الديني والفهم العميق للنصوص الشرعية، وتلقي الفتاوى من غير المتخصصين والملتزمين سلوكاً وقولاً،فضلا عن غياب الوعي الديني فان تفشي الجهل والامية الثقافية تفضي الى شيوع مسألة الفهم الخاطىء للنصوص الدينية من قبل الاتباع ،و كل ذلك أدى إلى الخلط والفوضى في المفاهيم وبالتالي انعدام الوسط الثقافي الديني السليم في المجتمع وبهذا تنشأ بين الأجيال ثقافة غير مسيطر عليها تتسم بالانحراف عن التعاليم الدينية المعتدلة[٢].

هـ- ألاسباب الاجتماعية:

ان انتشار المشكلات الاجتماعية،والتفكك الأسري يدفع الفرد إلى الانحراف في السلوك والتطرف في الآراء والغلو في الأفكار، بل ويجعل المجتمع أرضاً خصبة لنمو الظواهر الخارجية عن الطبيعة البشرية يضاف إلى ذلك ثلاثية (الفقر-الأمية-الجهل) التي تدفع الشخص إلى الانسياق وراء خطاب مشوّه وتأويلات مغلوطة وآراء ضيّقة الأفق ومناخ معاد لثقافة الاختلاف [٣].

وبناءً لما تقدم فإن الجانب الاجتماعي يلعب دوراً كبيراً في تحديد اتجاهات الافراد، فهو البيئة التي يتفاعل فيها الأفراد ويتأثرون بها سلباً أو ايجاباً، حيث تكون البيئة الاجتماعية هي المسؤولة عن تنشئته واكتسابه للخبرات الحياتية والقيم والمعايير الاجتماعية التي تعبر عن الخط السوي الذي يسير عليه المجتمع، ومن هنا نرى أن العوامل الاجتماعية قد تكون طاردة

(١) احمد عدنان عزيز، "العنف والتطرف في العراق مقاربات للدوافع ووسائل المواجهة"، *مجلة العلوم السياسية، جامعة بغداد*، العدد (٦١)، (٢٠٢١): ص ١٧٧.
(٢) صالح حسين علي، مصدر سبق ذكره، ص ٤٧.
(٣) اسراء جياد، مصدر سبق ذكره، ص ١٥٦.

للأفراد نحو ما يسمى بالفكر المتطرف فيما إذا كانت تعاني من الخلل وتنعدم فيها العدالة الاجتماعية حينها تكون ذات تأثير سلبي في حياة الأفراد[١].

و- الأسباب الاقتصادية:

هناك شبه اجماع على كون الأسباب الاقتصادية تلعب دوراً مهماً في توجيه السلوك المتطرف عند الأفراد والمجتمعات، فكلما كان دخل الفرد كافيا لتلبية احتياجاته واحتياجات اسرته كان هنالك رضا واستقرار اجتماعي، وعلى العكس إذا كان دخله منخفضا ،فقد يعاني من الاضطراب ويشعر بعدم الرضا تجاه مجتمعه، هذا الاحساس يولّد عند الانسان حالة من التخلي عن المسؤولية الوطنية، وتلك مقدمات للتطرف والمنطلقة من قلة الفرص الاقتصادية والاجتماعية وتفاوت معدلات التنمية الاقتصادية والفرار الدائم والعشوائي للمبدعين والعناصر المنتجة والفقر والتدهور الاقتصادي الحاد وتمركز الموارد بالدولة في يد مؤسسات معينة أو أقليات عرقية وانتشار البطالة والفساد بشكل كبير[٢].

وبناءً على ما تقدم فإن هنالك علاقة بين العوامل الاقتصادية والتطرف، إذ ان التغيرات الاقتصادية المتسارعة تؤدي إلى اتساع الفجوة الطبقية بين فئات المجتمع التي توجد ظروفاً اقتصادية صعبة تعيشها شرائح كثيرة من الشعوب تتمثل بالفقر والجوع وسوء توزيع الثروة والعوز الاقتصادي وسوء المعيشة والغلاء وارتفاع معدلات البطالة في ظل ثبات الدخل، إذ تشكل هذه الظروف بيئة خصبة لنمو التطرف حيث تستغلها الجماعات المتطرفة في جذب انصار ومؤيدين لهم عن طريق اغرائهم بتوفير حياة كريمة لمثل هؤلاء شريطة ان يتبعوهم أو يناصروهم إن لزم الأمر، لذا فالعوامل الاقتصادية السيئة والصعبة التي تعيشها معظم المجتمعات أدت إلى ظهور مشكلات وظواهر اجتماعية تؤثر على نحو مباشر على الاستقرار المجتمعي للأفراد مما يؤدي بهم للبحث عن طرائق لإعادة ترتيب أولويات حياتهم حتى وإن كانت بأساليب غير سليمة منها العنف والتمرد وبالتالي اعتناق الأفكار المتطرفة ضد الواقع المعاش، فالبطالة والفقر وغياب العدالة الاقتصادية في المجتمع والاحتكار والاستغلال الذي تعانيه بعض المجتمعات تشكل كلها عوامل دفع لاعتناق ونشر الأفكار المتطرفة[٣].

ي- الإعلام:

إن للإعلام أثر ايجابي ملموس على جميع الأصعدة، وأنها فرصة للبشرية لتبادل الاتصال والمعرفة والقضاء على عوائق الزمان والمكان والتقارب ورفع درجة التفاعل

(١) صالح حسين علي، مصدر سبق ذكره، ص ٤٦.
(٢) محمد عابد الجابري، *المسألة الثقافية في الوطن العربي*، ط٢، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٩)، ص ١٣٤.
(٣) صالح حسين علي، مصدر سبق ذكره، ص ٤٩.

وانشاء علاقات اجتماعية جديدة واختزال قدر هائل من الاجراءات في التعاملات والتبادلات التجارية والاقتصادية[١].

ومن زاوية اخرى فإن للإعلام وشبكات التواصل أثر سلبي على الصعيد الاجتماعي وخصوصاً الجانب الفكري حيث رصدت بعض الدراسات مجموعة من الآثار السلبية تتمثل في زعزعة العقائد وأحداث الاضطرابات فيها والإساءة إلى الأديان والترويج للعقائد والأفكار السلبية والانعزال عن الواقع والوقوع في براثن جماعات التطرف والعنف والاقتناع بتطرفهم الفكري ومن ثم الانخراط في المنظمات حيث يكون التدمير الممنهج لمنظومة القيم الأخلاقية وقيم الأسرة والعمل[٢].

لذا أسهمت موجة الثورات والتحولات السياسية في الدول العربية على سبيل المثال لا الحصر وما تلاها من استقطاب سياسي في ابراز الوجه القبيح للإعلام ومدى مساهمته في تفاقم ظاهرة التطرف الفكري بعدما تحولت العديد من المنابر الإعلامية إلى منابر لنشر خطابات الكراهية والتحريض والإعلام في هذه المرحلة لعب دوراً رئيسياً في نشر الأفكار المتطرفة، بعدما أصبحت ساحة التنظير والتخمين متاحة للجميع دون توجيه وتنوير حقيقي وغاب عن الإعلام دوره المركزي في نشر الخبر بموضوعية وتحليله بموضوعية أيضاً واستقطاب عقول وتطلعات الشباب الذين هم وقود البناء والتغيير، باعتبارهم العنصر المستهدف في الاغواء والتضليل والتطرف في حال تركوا دون اهتمام وتوجيه يتواءم مع قواعدهم الفكرية مع مراعاة ميولهم واتجاهاتهم الشبابية[٣].

وبناءً لما تقدم فإن للإعلام وشبكات التواصل الاجتماعي دور خطير في تفاقم ظاهرة التطرف الفكري وللأسباب التالية[٤]:

١- ما تتيحه لهم وسائل الإعلام أو شبكات التواصل الاجتماعي من قدرة على التواصل مع الآخرين عبر العالم وبشكل واسع النطاق.
٢- إن وسائل الإعلام وشبكات التواصل باتت تمثل الرئة التي يتنفسون بها بعد أن حبست الدول والحكومات أنفاسهم وضيّقت عليهم الخناق وحاصرتهم في دروبهم ومسالكهم فلاذوا إلى وسائل الإعلام ومواقع التواصل الاجتماعي لبث أفكارهم.

(١) حنان بنت شعشوع الشهري، "أثر استخدام شبكات التواصل الالكترونية على العلاقات الاجتماعية الفيس بوك وتويتر انموذجاً"، (رسالة ماجستير (منشورة)، جامعة الملك عبد العزيز، كلية الآداب والعلوم الانسانية، الرياض، ٢٠٢٢)، ص ١٢.
(٢) المصدر نفسه، ص ١٨-١٩.
(٣) محمد النصر حسن، مصدر سبق ذكره، ص ٢٨٧.
(٤) عبد الرحمن بن عبيد الرفدي، *التطرف الفكري عن التواصل الاجتماعي*، (السعودية: جامعة الأمير سطام، خرج)، (د.ت)، ص ٢١١-٢١٢.

٣- استغلال اندفاع الشباب المتحمس من ذوي العاطفة القوية غير المنضبطة بالضوابط الاجتماعية والقانونية وما لديهم من طاقات ورغبات قوية في تحقيق مستوى أفضل على الصعيدين الديني والدنيوي.
٤- ان هذه الهجمة الفكرية المتطرفة تزامنت مع وجود فراغ فكري لدى الكثير من الشباب إضافة إلى عدم امتلاكهم للحصانة العلمية التي تحميهم من تلك الأفكار المتطرفة.
٥- محدودية قدرة الأجهزة الأمنية في بعض الدول على رصد حسابات أصحاب التطرف الفكري وما ينشرونه من أفكار وملاحقة أصحابها نظراً لتخفيهم وراء أسماء مستعارة.

وعليه فإن الإعلام مطالب أكثر من أي وقت سابق بالكف عن اقحام نفسه في الصراعات السياسية، وان يخرج من لعبة التجاذبات والاستقطابات التي لا يخسر فيها فقط مهنيته، بل يكون سبباً في تفشي ظواهر باتت تشكل عبئاً على الأوطان[١].

III. المبحث الثالث

آليات معالجة التطرف الفكري

إن معالجة التطرف الفكري لابد أن تبدأ بمعالجة الأسباب والعوامل المؤدية إليه، أي معالجة الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية والتربوية المتردية في المجتمع والتي تكون سبباً في نشوء الانحرافات، فالتطرف الفكري لا يعبر عن حالة معزولة عن السياق الاجتماعي والثقافي العام، بل هو بالضرورة أحد نتاجاته المباشرة أو الضمنية، لذا فلابد من الاعتراف به أولاً بوصفه رد فعل ضد وضعية أو موقف ما وبالتالي العمل على معالجته بوصفه نتيجة لا سبباً، إضافة إلى تجنب ردود الفعل اللاعقلانية في معالجة التطرف الفكري؛ ذلك لأن المعالجة اللاعقلانية لا تنتج سوى مزيد من ردود الفعل اللاعقلانية، لذا فعند العمل على معالجة المشكلة لابد من ضرورة التمييز بين التعامل مع التطرف في إطاره الفكري الذي يقتصر على الافكار والقناعات والتوجهات، وبين التطرف الذي انتقل إلى دائرة الممارسات المادية السلوكية العنيفة، فالأساليب المجدية في التعامل مع النوع الأول، لا تجدي بالضرورة للتعامل مع النوع الثاني، وما هو ضروري للتعامل مع الشكل الثاني قد لا يكون ضرورياً للتعامل مع الشكل الأول.

تبعاً لما تقدم سيتم تقسيم المبحث إلى مطلبين، يتناول المطلب الأول الآليات التقليدية لمواجهة التطرف الفكري في حين يتطرق المطلب الثاني إلى الآليات الغير التقليدية لمواجهة التطرف الفكري.

III.أ. المطلب الأول

الآليات التقليدية لمواجهة التطرف الفكري

تتمثل الآليات التقليدية لمواجهة التطرف الفكري بالأساليب الأمنية بصورة أساسية وهي المفضلة لدى غالبية الأجهزة الرسمية والمؤسسات الأمنية، على الرغم من أن هذه المعالجات تكون مقتصرة على مواجهة الظاهرة، إلا أنها قد تشكل سبباً اضافياً لتناميها[١].

(١) محمد النصر حسن، مصدر سبق ذكره، ص ٢٨٧.

وترتكز هذه الآليات على عدة استراتيجيات أهمها[٢]:

١- الكشف المبكر عن التنظيمات المتطرفة واقناعها بالتعاون مع الأجهزة الأمنية.
٢- تقديم الدعم القانوني للإجراءات الأمنية والفنية المتعلقة بقضايا الارهاب تسريع الفصل فيها.
٣- التنسيق مع الدول التي تؤوي الارهابيين لتسليمهم أو قطع وسائل اتصالهم، وفي هذا الصدد تم تنفيذ عدة اجراءات منها:
أ- انشاء قاعدة بيانات تتضمن معلومات عن كل الجماعات المتطرفة بما في ذلك قياداتها، والارهابيين، واستراتيجيتهم وطريقة عملهم.
ب- تجفيف منابع تمويل الارهاب من خلال آليات متعددة تهدف إلى وقف تدفق الأموال إلى الأفراد أو المنظمات أو الدول.
ج-معالجة وتقييم المعلومات مهما كان حجمها أو مستواها بأقصى درجة من الالحاح والجدية.
د- تطوير قوات التسليح والتدريب في الأجهزة الأمنية المختلفة.
ز- استخدام التكنولوجيا الحديثة بما في ذلك وسائل الاتصالات لمراقبة الجماعات الارهابية.
و- وضع الآليات الأمنية والفنية لتأمين المنافذ البرية والجوية والبحرية.

ومن خلال استقراء الواقع لوحظ أن معظم الدول التي اعتمدت على الأساليب الأمنية فقط لم تنجح بشكل قاطع في حل مشكلة التطرف رغم مرور سنوات طويلة من المواجهات دون ان تحقق هدفها بإضعاف او تقليص التوجهات المتطرفة، حيث كانت النتيجة ذات طابع سلبي للطرفين السلطة والمجموعات المتطرفة، إضافة إلى التبعات التي ترافق هذه الطريقة والتي تنعكس بشكل سلبي على المجتمع واقتصاده واستقراره نتيجة هذه المواجهة، وعليه نستشف مما سبق بأن الحلول الأمنية لمواجهة التطرف تمثل حلول آنية[٣]، إن لم يكن هناك حلول متممة لها، وهذا ما سيتم التطرق له في المطلب التالي.

III.ب. المطلب الثاني

الآليات الغير تقليدية لمواجهة التطرف الفكري

بعد استعراض أهم أسباب ظهور التطرف الفكري لابد من وضع المنهج العلمي الذي من خلاله يمكن الوقاية منه قبل وقوعه وعلاجه إذا ما وقع، فالواقع ان الحلول الأمنية التقليدية لمواجهة التطرف الفكري تشبه العمليات الجراحية، إذ تعد العلاج الأخير له ومن الأفضل

(١) محمد النصر حسن، مصدر سبق ذكره، ص ٢٨٩.
(٢) رغدة البهي، "التجربة المصرية في مكافحة الارهاب السيبراني: رؤية تحليلية، مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية"، ٢٠٢٣، متاح على الموقع: www.ahram.org.ea، تاريخ الزيارة: ٢٠٢٤/١٠/١٥.
(٣) محمد النصر حسن، مصدر سبق ذكره، ص ٢٨٩.

اتباع الحلول الغير تقليدية (الوقائية والعلاجية) التي من شأنها تقليص نسبة المشكلات والآفات في حياة الفرد والمجتمع إلى ادنى مستوياتها مما يؤدي بدوره الى تقليص نسبة التطرف الفكري إلى أدنى المستويات ،وبالتالي تحقيق أعلى نسبة من الاستقرار المجتمعي، لذا سيتم التطرق في هذا المطلب إلى الآليات الغير تقليدية والتي تتمثل بما يأتي:

أولاً: الآلية السياسية

تعد الآلية السياسية أحد أبرز الآليات الوقائية لمعالجة التطرف الفكري حيث ان بنية السلطة وطبيعة تركيبها ونظامها السياسي يلعب دوراً رئيسياً في عملية الاستقرار المجتمعي، فالسلطات التي تؤمن بالمشاركة السياسية والمبادئ الديمقراطية واستغلال الموارد والابداع الفردي وخلق حالة من التنافس الديمقراطي الذي لابد له أن يستند على الأسس التالية:

١- القيم وتشمل (تقدير كرامة الانسان وحقوقه، وتقدير التنوع الثقافي وتقدير الديمقراطية والعدالة والانصاف والمساواة وسيادة القانون).
٢- المواقف وتشمل (الانفتاح على الاختلاف الثقافي، والاحترام، والعقلية المدنية، والمسؤولية الاخلاقية، والفعالية الذاتية والتسامح مع الغموض).
٣- المهارات وتشمل (مهارات التعلم المستقل، مهارات التفكير التحليلي والنقدي، مهارات الاستماع والمراقبة، التعاطف، المرونة والقدرة على التكيف، المهارات اللغوية والتواصلية واللغوية المتعددة، مهارات التعاون ومهارات حل النزاعات).
٤- المعرفة والتفكير النقدي ويتمثل بـ (السياسة والقانون وحقوق الانسان والأديان والتاريخ والاقتصاد والبيئة والثقافات).

وبذلك تكون هذه المجتمعات أكثر استقراراً كما تمتاز بالتطور على كافة الأصعدة[١].

أما المجتمعات التي تعاني من ضعف المشاركة السياسية فإن الإصلاح السياسي الذي يحقق المشاركة الشعبية وممارسة الحريات ويصون حقوق المواطن هو طريق الاستقرار المجتمعي، والذي بدوره يهيئ الأرضية المناسبة للعلاقة الإيجابية بين مختلف الفئات الاجتماعية، دون أن تجور فئة على أخرى[٢].

فضلاً عما تقدم تشكل الهوية الوطنية (الجامعة) أحد أهم عوامل اظهار وحدة وتماسك المجتمع والتي تعكس حالة من التضامن الاجتماعي وخلق التجانس بين أفراد المجتمع وتقوية

(1) Barrett M. and council of Europe. (2016), Competences for democratic culture, living together as equals in culturally diverse democratic societies, Strasbourg, FR: Council of Europe publishing.

(٢) حسن الصفار، *الاستقرار السياسي والاجتماعي ضروراته وضماناته*، (بيروت: الدار العربية للعلوم، ٢٠٠٥)، ص ٣٠.

الروابط الوطنية وتجسيد المواطنة والانتماء حيث تؤكد الهوية الوطنية على رفض حالة الانقسام المجتمعي ومن هذه الحقيقة فإن المؤسسة السياسية يجب ان تكون قادرة على تجسيد هوية موحدة تضم كافة أفراد المجتمع كما تعمل على محاربة التشتت أو الولاء للهويات الفرعية تحقيقاً لوحدة المجتمع والعمل على استقراره[١].

ولابد لنا من التذكير بأن من مهام السلطة السياسية العمل على تحقيق الأمن بكافة أبعاده لأنه يمثل البنيان الأساسي في تحقيق الاستقرار المجتمعي، ويأتي هذا الدور من خلال الالتزام بـ:

١- بناء أجهزة ومؤسسات أمنية ذات توجهات وطنية تكون قادرة على حفظ الأمن في المجتمع.
٢- العمل على سيادة القانون.
٣- منع الاحتقان العرقي والطائفي وضمان الحريات العامة.
٤- تحقيق العدالة من خلال المساواة بين كافة أفراد المجتمع وعدم تهميش أي جهة.
٥- الإيمان بطرق الحوار السلمي في حل المنازعات الداخلية.
٦- السماح بتشكيل الجمعيات والأحزاب السياسية واطلاق حرية التعبير والانتماء السياسي وتعميق أسس الشرعية السياسية[٢].

وعليه فإن التزام المؤسسة السياسية بكل ما تقدم من شأنه أن ينعكس ايجاباً على الاستقرار المجتمعي فيها وبالتالي يكبح جماح التطرف الفكري.

ثانياً: الآلية الاجتماعية

تتضمن الآلية الاجتماعية دور الأسرة والدين ومنظمات المجتمع المدني، وهي تشكل بمجموعها أبرز الأنساق الاجتماعية لمكافحة التطرف الفكري حيث تعد الأسرة اللبنة الأولى في بناء المجتمع المتماسك، فهي الوحدة المرجعية للفرد التي يستمد منها هويته وكيانه ومكانته الاجتماعية[٣].

(1) Hogg A. M. and Wagoner A. J. (2017), "Uncertainty-identity theory" in international encyclopedia of intercultural communication ed.k.yong yun (New York, NY: John Wiley and sons, inc), 19 .

(٢) عادل ياسر ناصر، "أزمات ومرتكزات الاستقرار في المجتمعات العربية"، *المجلة السياسية والدولية، جامعة المستنصرية، بغداد*، العدد (٢٥)، (٢٠٢٤): ص ٢٢٣-٢٢٦.

(٣) هشام حكمت وآخرون، مصدر سبق ذكره، ص ١١٤.

وللأسرة دور كبير في تهيئة الأفراد للعيش في المجتمع والاندماج فيه من خلال تحقيق الأمن الفكري وتقوية الوازع الديني ووقاية الأفراد من الانحراف والجريمة حيث تعد المسؤولية عن تكوين نمط شخصية الفرد وأخلاقياته بشكل عام(١).

وتبعاً لذلك فإن الاستقرار المجتمعي ينطلق من بناء الأسرة للفرد فإذا كانت الأسرة التي نشأ فيها الفرد قائمة على مبادئ سلوكية سليمة تنبذ التطرف والانحراف ازداد الاستقرار المجتمعي، وبقدر ما تكون مبادئ الأسرة غير سليمة انعكست سلباً على الاستقرار المجتمعي.

وعليه فإن دور الأسرة يتمثل في جانبين أساسيين هما:

١- تحصين الأفراد ضد جميع المؤثرات السلبية في المجتمع.
٢- متابعة سلوكيات الأفراد بصورة مستمرة وتشخيص مكامن الخلل إن وجدت والعمل على معالجتها قبل أن تترجم إلى تطرف سلوكي في إطار البناء الاجتماعي(٢).

أما فيما يتعلق بالجانب الديني فإنه يؤدي دور إيجابي في إحداث التوازن والاستقرار داخل المجتمع بصفته المحرك الأساس لسلوكيات أفراد المجتمع بشكل مباشر أو غير مباشر، ولتفعيل الدور الوقائي للنسق الديني داخل بناء وثقافة مجتمع ما لابد من طرح آليات تتناسب مع التحولات الحضارية وتتناغم مع التعليمات الشرعية عن طريق تحصين فكر وعقول الأفراد من أي انحرافات فكرية مضللة وموظفة من قبل وسائل الاعلام المختلفة، وتنبيه الافراد إلى خطورة الانحراف جراء الانسياق وراء الجماعات المتطرفة فضلا عن حث الخطباء ورجال الدعوة والوعظ والإرشاد للتركيز على التوعية الأمنية وتوضيح أخطار الإرهاب المتزامن مع مظاهر التطرف الفكري الهدام، وإشاعة روح التسامح والصفح وقبول الآخر، والنأي عن مظاهر الغلو والتكفير الذي يؤدي بالمحصلة إلى تفكيك النسيج الاجتماعي الوطني الذي يكون بيئة خصبة حاضنة لبروز الإرهاب بجميع أشكاله(٣).

أما بالنسبة لدور مؤسسات المجتمع المدني في مكافحة التطرف يتضح من خلال قيامها بمساعدة الأفراد ولاسيما الطبقة المهمشة على إمكانية ادماجها ونشر الوعي وتوسيع نطاق الحريات وتقديم الخدمات الإنسانية والاجتماعية، ومن ثم فإن هذه المؤسسات أكثر اتصالاً

(١) محمد النصر حسن، مصدر سبق ذكره، ص ٢٧٣.
(٢) عمار حميد وعبير سهام، "توظيف خيارات استراتيجيات مكافحة التطرف العنيف في العراق وآفاقها المستقبلية"، *مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، مجلة دراسات دولية، جامعة بغداد*، العدد (٩٥/٩٦)، (٢٠٢٤): ص ١٣٣.
(٣) صالح حسين علي، مصدر سبق ذكره، ص ٤٧.

بـأفراد المجتمـع وأكثـر وعيـاً بحقوقهم، ممـا يجعـل لـديهم القـدرة والمرونـة الكبيـرة فـي تحفيـز الأفراد والجماعات للمشاركة في أعمالها التي تهدف إلى مكافحة التطرف الفكري[١].

ممـا تقـدم يمكـن القـول ان الانسـاق الاجتماعيـة المتمثلـة بالأسـرة والمؤسسـة الدينيـة ومؤسسات المجتمع المدني تقدم خدمات وبرامج مختلفة لأفراد المجتمع ومن ثم فهي مصدر اشباع لحاجات الأفراد وكلما كانت هذه الخدمات والبرامج على مستوى عالي وتتناسب مع متطلبات الواقع المجتمعي كان الافراد أكثر نضجاً وتفاعلاً فيما بينهم وبالنتيجة يؤدي إلى زيادة الوعي الثقافي ويصبح كل فرد مسؤول تجاه المجتمع في تحقيق الاستقرار المجتمعي.

ثالثاً: الآلية التنموية الاقتصادية

لابد أن تراعي المجتمعات في سعيها للاستقرار المجتمعي التنمية الشاملة وذلك من خلال استحداث نمط من التنمية الشاملة والمتوازنة في جوانبها الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، فالتنمية هي محصن ضد التطرف الفكري المؤدي إلى العنف، أي صياغة المعادلة الآتية: التنمية = الأمن[٢]. إضافة إلى الدور الذي تلعبه التنمية في معالجة الأسباب الدافعة للعنف كالفقر والبطالة يساعد في العدول نحو انتهاج التطرف الفكري، ومن متطلبات تحقيق التنمية لابد من القضاء على ظاهرة الفساد بكل أشكالها السياسية والإدارية والأخلاقية والمؤسسية في المجتمع، إذ ان من شأن الفساد أن يهدد الاستقرار في أعمق مرتكزاته، كما ان التوزيع العادل للثروة في المجتمع يمكن أن يخفض من أبعاد الصراع الاجتماعي، وبالتالي يقلص من إمكانية توظيف وسائل اللجوء إلى العنف، لاسيما إذا علمنا أن الدراسات أشارت إلى ان الاستقرار الاقتصادي يؤدي إلى خفض معدلات التطرف والعنف والعكس صحيح[٣].

فضلاً عما تقدم يمكن الإشارة إلى أن القضاء على البطالة يعد أحد الآليات المحورية التنموية الاقتصادية في عملية تحقيق الاستقرار المجتمعي، ويتم القضاء على البطالة من خلال تنظيم الوسائل المنهجية وإعداد الخطط السليمة للموارد البشرية والمادية وإقامة المشاريع الاقتصادية العملاقة كالمشاريع الصناعية والعمرانية والخدمية التي تزيد من فرص العمل لكل الشرائح الاجتماعية بدون تمييز والذي من شأنه أن يؤدي إلى تحقيق العدالة التوزيعية والحد من التفاوت الطبقي بين أفراد المجتمع، والعكس بالعكس فعند عندم تحقيق ذلك من شأنه أن يرتب آثار نفسية واجتماعية حيث تبرز تلك الآثار من خلال اللجوء إلى أدوات الصراع والعنف اللذان يهددان عملية الاستقرار في المجتمع[٤].

(١) عمار احمد وعبير سهام، مصدر سبق ذكره، ص ١٣٠.
(٢) عادل ياسر ناصر، مصدر سبق ذكره، ص ٢٢٥.
(٣) عمار احمد وعبير سهام، مصدر سبق ذكره، ص ١٢٨-١٢٩.
(٤) عادل ياسر ناصر، مصدر سبق ذكره، ص ص ٢٢٥-٢٢٧.

واستناداً لما تقدم يمكن القول ان التنمية (الشاملة) تشكل تحصيناً اجتماعياً ناجماً عن مساهمتها في تمكين الفرد من توظيف امكانياته، وذلك من خلال وضع حلول جديدة تنبع من مقتضيات التنمية وتتمثل بـ[١]:

١- ضمان ممارسة الحقوق الأساسية والتمكين لحقوق المواطنة.
٢- محاربة التمييز وتعزيز المساواة في الفرص لاسيما في مجال العمل.
٣- تعزيز اندماج الأقليات العرقية والطائفية والدينية.
٤- تطوير أساليب الحوار المتعدد الثقافات، وقبول التنوع الثقافي والاجتماعي مع ضمان فرص متكافئة لتعزيز المشاركة المجتمعية في الإدارة تجنباً للنزوع إلى توظيف قنوات التطرف والعنف بأشكاله المختلفة.

رابعاً: الآلية الفلسفية-الفكرية

لقد تصدت الفلسفة للمظاهر المجتمعية السلبية التي تخترق الذهنيات وتؤكد في مختلف المجالات المجتمعية مثل التطرف الفكري، من خلال فرعها الأخلاقي (فلسفة الأخلاق) المعني بالطريقة التي يمكن من خلالها ان يعيش الفرد حياة خيرة وتحديد مسؤوليته تجاه المجتمع ومناقشة القرارات الأخلاقية من حيث الصواب والخطأ والسلوك الجيد والسيء، وتستند الفلسفة هنا إلى منهجية فكرية أخلاقية تقوم على الإدانة للآفات الاجتماعية ومسألتها في مستوى جذورها وظروف تكوينها ومن ثم تأسيس الحلول القائمة على التعددية والسلم والتسامح والعيش المشترك وتدبير الخلاف بالحوار والتفاهم والابتعاد عن خيار النزاعات والصراعات وبالتالي إيثار السلام والاستقرار المجتمعي[٢].

أما فيما يتعلق بالآلية الفكرية فهي تعمل من خلال تعزيز الأمن الفكري لدى الأفراد الذي يقوم على انتزاع الخوف وسيادة العنف مما يهدد الحياة الآمنة المستقرة للمجتمع ويعرقل جهود التنمية الشاملة، "فالأمن الفكري يتبلور من خلال إحساس المجتمع بأن منظومته الفكرية و الأخلاقية التي تنظم العلاقات بين الأفراد داخل المجتمع ليس في موضع تهديد من أي فكر متطرف وافد أو مستحدث "[٣].

ويتحقق الأمن الفكري في المجتمع من خلال الاتجاهات التالية[٤]:

١- **الاتجاه السياسي:** المتمثل في حرية الممارسة السياسية ،وحرية الرأي والتعبير.

(١) عمار احمد وعبير سهام، مصدر سبق ذكره، ص ١٢٨-١٢٩.
(٢) نادية عباس سعد الدين، *الفلسفة والمشكلات المعاصرة (التطرف، الاغتراب الثقافي نموذجاً)*، (عمان: وزارة الثقافة الأردنية، ٢٠٢١)، ص ١٣-١٤.
(٣) احمد عدنان عزيز، مصدر سبق ذكره، ص ١٨٦.
(٤) محمد جميل احمد، مصدر سبق ذكره، ص ٣٠٦.

٢- **الاتجاه الديني الحضاري:** القائم على تكريس ثقافة الحوار بين كل الحضارات والأديان ،والتسامح بين الشعوب كافة.

٣- **الاتجاه التنموي:** الذي يعتقد انه كلما توفرت أسباب التنمية الشاملة لدى فئات المجتمع كافة كلما تدعمت قواعد الأمن الفكري، لذا في حال تكامل هذه الاتجاهات في المجتمع تنعدم مظاهر التطرف الفكري مما يزيد من فرص تحقيق الاستقرار المجتمعي.

خامساً: الآلية التعليمية

تبرز ملامح الآلية (التعليمية) من خلال دور المؤسسات التعليمية المتمثلة بـ (المدرسة والجامعة) حيث يعد دورها محورياً في تحديد اتجاهات التنشئة الفكرية والاجتماعية وبلورة مساراتها، لذا فتقوم المؤسسة التعليمية بمهمة توعوية وتربوية وتثقيفية نحو التلاميذ والطلبة فضلاً عن المهمة الوقائية من الانحرافات الفكرية والسلوكية التي تضر بالفرد والمجتمع(١).

ويبرز دور المؤسسة التعليمية في تحقيق الاستقرار المجتمعي من خلال الاهتمام ببناء شخصية الطلبة (الانسان) من جميع جوابها حيث تقدم له حاجته من التربية الروحية والعقلية والجسدية وتسعى إلى تنمية طاقاته المتنوعة وصقل مواهبه وشعوره بالمسؤوليات الملقاة على عاتقه فضلاً عن فتح باب الحوار البنّاء والتفكير الناقد وعدم الاقتصار على أسلوب التلقين في العملية التعلمية، إذ ان التغيرات الاجتماعية والثقافية التي يمر بها العالم والمجتمع في وقتنا الحاضر أصبحت تفرض على الهيئات التعليمية مسؤوليات مضاعفة تتجاوز نطاق التعليم في نمطه التقليدي وتفرض عليها القيام بدور أكثر أهمية في اشباع الناشئة المعايير والقيم التي تنبذ التطرف الفكري وفي الوقت ذاته تحافظ على الأمن والاستقرار المجتمعي(٢).

ومن هنا يتبين لنا الدور الهام والأساسي الذي لابد ان يعزى إلى الثقافة والتعليم في الظاهرة التي نحن بصددها ذلك لأن البديل العقلاني للتطرف لا يمكن أن يتشكل اويستوعب إلا إذا تم صياغته وتعميمه في بيئة فكرية عقلانية نقدية تصنع من خلال التعليم وتدعمها الثقافة وتعممها، فمن شروط الوقاية من التطرف وتعزيز الاستقرار المجتمعي التعامل العقلاني القائم على الفهم والتفهم وإشاعة الفكر النقدي في الثقافة والتعليم(٣).

سادساً: الآلية الإعلامية

(١) محمد النصر حسن، مصدر سبق ذكره، ص ٢٧٦.
(٢) محمد النصر حسن، مصدر سبق ذكره، ص ٢٥٧-٢٥٨.
(٣) محمد عابد الجابري، مصدر سبق ذكره، ص ١٦٢-١٦٦.

تعد وسائل الاعلام من أهم الوسائل المؤثرة في توجيه الرأي العام لما تمتلكه من قدرات في إيصال المعلومات والافكار لدى الأشخاص وبصورة سريعة، لذا ينبغي استخدامها بشكل إيجابي سواء كانت مرئية أو الكترونية في نشر الأفكار السليمة لمواجهة التطرف(١).

فدور الاعلام يكون ايجابياً في خدمة وحدة المجتمع عن طريق نشر البرامج التوعوية التثقيفية الهادفة التي تتناول موضوعات تمس الواقع ،وتقدم الحلول الفعالة التي من شأنها الارتقاء بالمجتمع ،ورفض ومواجهة الانحرافات والتوجهات الفكرية المتطرفة وضرورة توجيه الأفراد نحو الحوار البنّاء والانفتاح على الآخر مما يؤدي إلى تطوير القدرات نحو بناء جيل واعٍ يتمتع بفكر مستنير يمكنه من مواجهة التطرف الفكري(٢).

وعليه تكمن مسؤولية الآلية الإعلامية من خلال تقديم صورة حقيقية للاعتدال والوسطية ونشر ثقافة الحوار والتسامح والانفتاح على الرأي والرأي الآخر، وتقديم الصورة السلبية لكل أنواع التطرف من أجل تنوير العقول وتوصيل رسالته الأصيلة في نشر الخير والفضيلة. واستقطاب الطاقات الإيجابية لبناء المجتمع السليم الذي بدوره يحد من التطرف الفكري وبالتالي يعزز قيم الاستقرار المجتمعي(٣).

الخاتمة

إن دراسة أي مشكلة أو ظاهرة تهدف إلى وضع الحلول المناسبة لمواجهتها ودرء أخطارها ولا شك أن مشكلة التطرف الفكري من المشكلات التي توجب على السلطة التصدي لها وتحديد سبل معالجتها. لذا فقد حاول البحث القاء الضوء ولو بصورة يسيرة على ظاهرة التطرف الفكري وأسبابها وسبل معالجتها، وقد توصل إلى مجموعة من النتائج والتوصيات أهمها:

أولاً: النتائج

١- ان التطرف الفكري نتاج اختلال في فكر الانسان وعقله والخروج من الوسطية والاعتدال في فهمه وتصوراته للأمور سواء كانت دينية أو سياسية أو اجتماعية.

---

(١) سعد محمد حسن، "تأثير التطرف على الاستقرار السياسي في العراق بعد أحداث عام ٢٠١٤"، *مجلة ابن خلدون للدراسات والأبحاث*، المجلد (٢)، العدد (٧)، متاح على الموقع التالي: www.ibnkhaldounjournalforstudiesanresearches.com، تاريخ الزيارة: ٢٠٢٤/١١/٢١.

(٢) محمد جميل احمد، مصدر سبق ذكره، ص ٣١٧-٣٢٨.

(٣) نادي محمود حسن، "التطرف الفكري أسبابه ومظاهره وسبل مواجهته دراسة من منظور الكتاب والسنّة"، *أبحاث ووقائع المؤتمر السابع والعشرين، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، وزارة الأوقاف المصرية، القاهرة*، (٢٠١٨): ص ١٣-١٥.

٢- ان التطرف الفكري حقيقة واقعة ومشكلة مجتمعية لا يسع أحد انكارها وعلى السلطة ان تتصدى لها بما يتسق وحجم المشكلة.
٣- ان ظاهرة التطرف الفكري لم تنشأ جزافاً بل لها أسبابها فلابد من تشخيص الأسباب المؤدية للتطرف ومعالجتها.
٤- من الخطأ أن تقتصر مواجهة التطرف الفكري على الأساليب التقليدية (الأمنية) بل يجب استخدام الأساليب الغير تقليدية (الوقائية) فالفكر لا يقاوم إلا بالفكر.
٥- إن التطرف الفكري يضعف من الاستقرار المجتمعي فهنالك علاقة تناسب عكسي بين التطرف الفكري والاستقرار المجتمعي فكلما زاد التطرف الفكري قلَّ الاستقرار المجتمعي والعكس صحيح.

ثانياً: التوصيات:

١- العمل على ترسيخ قيم المواطنة وحقوق الانسان والحريات العامة، من أجل تحقيق العدالة الاجتماعية والوقوف بوجه الصراعات العرقية والمذهبية.
٢- ضرورة تثقيف المجتمع على ثقافة الحوار وإشاعة روح التسامح والتعايش وقبول الآخر المختلف لكي يتم تجفيف منابع التطرف.
٣- الاهتمام بدور الأسرة والمدرسة والجامعة لما لها من دور في تنشئة الانسان تنشئة سلمية وسد الثغرات التي تنشأ من الخروقات الأمنية والانحرافات الداخلية والخارجية.
٤- استضافة الرموز الوطنية والشخصيات العاقلة والحكيمة في المحافل والميادين الإعلامية والتربوية والثقافية بهدف تحقيق التحصين المجتمعي ورفع المناعة الفكرية للمجتمع في مواجهة الفكر المتطرف.
٥- العمل على وجود هيئة تتحمل مسؤولية التخطيط للأمن الاجتماعي وهي تضم ممثلين عن الأجهزة الأمنية وأئمة المساجد ومنظمات المجتمع المدني ومدراء المدارس والدوائر المعنية وأساتذة جامعيين وغيرهم، على أن تقوم هذه الهيئة بالتخطيط ووضع الوسائل وتحديد السبل لتحقيق الاستقرار المجتمعي.
٦- التوسع في انشاء المراكز البحثية المعنية بقضايا التطرف والعنف وتحقيق الأمن الفكري للمجتمع.
٧- يتوجب على العلماء بذل جهود كبيرة في توضيح دور الوسطية والاعتدال المطلوب في كافة المجالات سواء كانت دينية أم ثقافية أم سياسية من خلال أقوالهم وأفعالهم لأنها تعد اساسا في تحقيق التعايش السلمي ومنع التطرف الفكري.
٨- اهتمام الدولة بالشباب وتوفير الفرص الوظيفية لهم يسهم في تعزيز قوتهم وحمايتهم من الانحراف.

المصادر

- **القرآن الكريم.**

أولاً: المعاجم والقواميس

١- ابن منظور، معجم *لسان العرب*، بيروت: دار صادر، ١٩٧٠.
٢- أبو نصر الجوهري، *الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية*، تحقيق: احمد عبد الغفور، ط٤، ج٢، بيروت: دار العلم للملايين، ١٩٨٧.
٣- احمد بن فارس، معجم *مقاييس اللغة*، تحقيق: عبد السلام هارون، ج٣، بيروت: دار الجيل، ١٩٩١.
٤- احمد مختار عبد الحميد عمر، معجم *اللغة العربية المعاصرة*، ج٢، الكويت: عالم الكتب، ٢٠٠٨.
٥- صلاح الدين الهواري، *المعجم الوسيط المدرسي*، بيروت: دار ومكتبة الهلال، ٢٠١٠.
٦- عبد الوهاب الكيالي، *الموسوعة السياسية*، ج١، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٩٠.
٧- فيروز الأبادي، *قاموس المحيط*، ط١، بيروت: دار المعرفة، ٢٠٠٥.

ثانياً: الكتب العربية

١- طه جابر العلواني، ، *الأزمة الفكرية المعاصرة (تشخيص مقترحات علاج)*، ط٤، فيرجينيا-الولايات المتحدة: المعهد العالمي للفكر الإسلامي، ١٩٩٤.
٢- عبد الرحمن بن عبيد الرفدي، *التطرف الفكري عبر التواصل الاجتماعي*، السعودية: الأمير سطام، خرج.
٣- محمد عابد الجابري، *إشكالية الفكر العربي المعاصر*، ط٢، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٠.
٤- محمد عابد الجابري، *المسألة الثقافية في الوطن العربي*، ط٢، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٩.
٥- نادية عباس سعد الدين، *الفلسفة والمشكلات المعاصرة (التطرف، الاغتراب الثقافي انموذجاً)*، عمان: وزارة الثقافة الأردنية، ٢٠٢١.
٦- هشام الهاشمي، *التطرف أسبابه وعلاجه*، بغداد: دار ومكتبة عدنان، ٢٠٠٦.
٧- هشام حكمت وآخرون، *علم الاجتماع السياسي*، بغداد: وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، ٢٠١٩.

ثالثاً: الكتب المترجمة

١- ادوارد سعيد، *الاستشراق والمفاهيم الغربية للشرق*، ترجمة: محمد عناني، المملكة المتحدة: مؤسسة هنداوي، ٢٠٠٦.

رابعاً: الرسائل والأطاريح

١- حميدة دقاشي، "دور مبدأ التداول على السلطة في تحقيق الاستقرار السياسي (دراسة حالة بلجيكا)"، رسالة ماجستير (منشورة)، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خضير، (بسكرة-الجزائر) ، (٢٠١٦).

٢- حنان بنت شعشوع الشهري، "أثر استخدام شبكات التواصل الالكترونية على العلاقات الاجتماعية الفيس بوك وتويتر انموذجاً"، رسالة ماجستير (منشورة)، جامعة الملك عبد العزيز، كلية الآداب والعلوم الانسانية، الرياض، (٢٠٢٢).

٣- صالح حسين علي الطائي، "التطرف وتداعياته على الأمن الفكري لدى الشباب (دراسة اجتماعية ميدانية في مدينة الموصل)"، اطروحة دكتوراه (غير منشورة)، جامعة الموصل، كلية الآداب، (٢٠٢٤).

خامساً: الدوريات والمجلات

١- احمد عدنان عزيز، "العنف والتطرف في العراق مقاربات للدوافع ووسائل المواجهة"، *مجلة العلوم السياسية، جامعة بغداد، بغداد* ، العدد (٦١)، (٢٠٢١).

٢- اسراء احمد جياد، "إشكالية التطرف الفكري وعلاقته بالإرهاب الدولي دراسة في جدلية العلاقة"، *المجلة السياسية والدولية، جامعة المستنصرية، بغداد*، العدد (٥١)، نيسان، (٢٠٢٢).

٣- اسلام طزازعة، "أسباب التطرف وسبل الوقاية والعلاج"، *مجلة جامعة الاستقلال للأبحاث، فلسطين* ، المجلد (٦)، العدد (١)، (٢٠٢١).

٤- بدر محمد ملك ولطيفة حسن الكندري، "دور المعلم في وقاية الناشئة من التطرف الفكري"، *مجلة كلية التربية، جامعة الأزهر، القاهرة*، العدد (١٤٢)، (٢٠٠٩).

٥- جمال سند السويدي، "التطرف الديني في العالمين العربي والاسلامي الأسباب والمظاهر وآليات المواجهة"، *مجلة حمورابي*، العدد (٣٠)، (٢٠١٩).

٦- الطاهر العربي سركز، "الاستقرار الأسري وانعكاسه على جودة الحياة الاجتماعية"، *مجلة كلية الآداب، جامعة الزاوية، ليبيا*، العدد (٢٩) حزيران، (٢٠٢٠).

٧- عادل ياسر ناصر، "أزمات ومرتكزات الاستقرار في المجتمعات العربية"، *المجلة السياسية والدولية، جامعة المستنصرية، بغداد*، العدد (٢٥)، (٢٠١٤).

٨- عماد محمد عبد الله، "الاستقرار المجتمعي مفهومه، مقوماته، دور المقاصد في تحقيقه"، *مجلة الشريعة والقانون، جامعة الأزهر، القاهرة*، العدد (٣٦)، (٢٠٢٠).

٩- عمار حميد وعبير سهام، "توظيف خيارات استراتيجيات مكافحة التطرف العنيف في العراق وآفاقها المستقبلية"، *مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، مجلة دراسات دولية، بغداد*، العدد (٩٥ و ٩٦)، (٢٠٢٤).

١٠- محمد النصر حسن، "التربية الوقائية للمؤسسات التربوية"، *مجلة دراسات في التعليم الجامعي، القاهرة*، المجلد (٣١)، العدد (٣١)، (٢٠١٥).
١١- محمد جميل احمد، "التطرف الفكري وتأثيره في المجتمع العراقي (دراسة أنثروبولوجيا في مدينة بغداد)"، *جامعة تكريت*، المجلد (١٤)، العدد (٥١) ، (٢٠٢٢).
١٢- محمد عبد الله عبد الله متولي فايد، "الاستقرار المجتمعي مفهومه، مقوماته، سبل تحقيقه في ضوء مقاصد الشريعة الإسلامية"، *مجلة الشريعة والقانون، جامعة الأزهر، القاهرة*، العدد (٣٦)، (٢٠٢٠).
١٣- نادي محمود حسن، "التطرف أسبابه ومظاهره وسبل مواجهته دراسة من منظور الكتاب والسنّة"، *أبحاث ووقائع المؤتمر السابع والعشرين، المجلس الأعلى للشؤون الاسلامية، وزارة الأوقاف المصرية، القاهرة*، (٢٠١٨).

سادساً: المصادر الانكليزية

1- Barrett M. and Council of Europe, (2016), Competences for democratic culture living together as equals in culturally diverse democratic societies, Strasbourg FR: Council of Europe publishing.
2- Hogg A. M. and Wagoner A. J., (2017), Uncertainty-identity theory in-international encyclopedia of intercultural communication.ed.k.yong hun (New York, NY: John Wiley and sons, inc), 1. 9.

سابعاً: شبكة المعلومات الدولية

١- رغد البهي، (٢٠٢٣)، التجربة المصرية في مكافحة الارهاب السيبراني رؤية تحليلية، مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، تاريخ الزيارة: ٢٠٢٤/١٠/١٥، متاح على الموقع التالي: www.ahram.org.ed
٢- سعد محمد حسن، (٢٠٢٤)، تأثير التطرف على الاستقرار السياسي في العراق بعد أحداث عام ٢٠١٤، مجلة ابن خلدون للدراسات والأبحاث، المجلد (٢)، العدد (٧)، تاريخ الزيارة: ٢٠٢٤/١١/٢١، متاح على الموقع:
www.ibnkhaldounjournalforstudiesandresearches.com